ـــــاس» لا تبرر الحرب على الفلسطينيين

ـــزة والقدس يحتاج لحماية دولية

كتائب القسام

فيديو بثته كتائب القسام لاستهدافها دبابات إسرائيلية في غزة

تحليق مكثف للطائرات الإسرائيلية في سماء المدينة.

من جهة أخرى مع انطلاق «مؤتمر إنساني» تنظمه باريس لمحاولة توصيل المساعدات إلى قطاع غزة، شدد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على أن حماية المدنيين في غزة أمر أساسي لا تراجع عنه.

وقال في كلمته بالمؤتمر الخميس: «نأمل في الوصول لمبادرة إنسانية تحقق تقدما ملموساً في غزة»، كاشفاً أن فرنسا ستزيد مساعداتها لغزة إلى 100 مليون يورو.

كما أضاف: «نتواصل مع إسرائيل والفلسطينيين بشأن العمل الإنساني في غزة»، مؤكداً أنه يجب الوصول إلى هدنة إنسانية في القطاع ومن ثم سيكون وقف إطلاق النار ممكناً.

إلى ذلك أردف ماكرون أنه يجب معاقبة المسؤولين عن هجوم 7 أكتوبر.

وقال إن «إسرائيل لديها الحق في الدفاع عن نفسها لكن هناك مسؤولية احترام القانون الدولي».

فيما شدد على أنه «يجب عدم السماح بانضمام أطراف أخرى للصراع الدائر في غزة».

كذلك أكد أن «مبدأ حل الدولتين يخدم أمن إسرائيل ولن نحيد عن حق الفلسطينيين في دولتهم»، لافتاً إلى أن «السلام في الشرق الأوسط يتحقق بحل الدولتين».

من جهته، قال المفوض العام لوكالة الأونروا فيليب لازاريني إن ما يحدث في غزة يرقى إلى «العقاب الجماعي».

وأضاف خلال كلمته بالمؤتمر أن أحياء بالكامل في غزة تمت تسويتها بالأرض.

كما شدد على أن 700 ألف شخص يعيشون في ظروف سيئة للغاية في غزة، لافتاً إلى أن هناك مخاطر صحية وبيئية كبيرة في القطاع.

كذلك أردف أن 99 من موظفي الوكالة قتلوا في غزة.

وذكر لازاريني أن المجتمع الدولي تأخر في الدعوة لحماية المدنيين في غزة.

كما أوضح أن حجم المساعدات التي تصل غزة عبر رفح ليس كافياً على الإطلاق.

كذلك أضاف أن «الوكالة شعاع الأمل الأخير في غزة وعلى المجتمع الدولي دعمها».

وأكد أيضاً أن الضفة الغربية تغلي مع استمرار إسرائيل والمستوطنين في تهديد الفلسطينيين.

فيما شدد على أن إقامة دولة فلسطينية في النهاية أمر أساسي ويجب أن يحدث.

من جهة أخرى فيما لا تزال مشاهد توزيعه السلاح، على المستوطنين الإسرائيليين حاضرة بقوة في وجدان الفلسطينيين، أعرب وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، عن امتعاضه من الاتهامات التي توجه إلى المستوطنين.

ففي منشور غاضب على حسابه في منصة أكس، انتقد الوزير اليميني المتطرف أمس الخميس «الاتهامات» التي توجه لمواطنيه. وقال إن «الانتقادات الداخلية والخارجية عنف المستوطنين يجب أن تختفي تماماً من الخطاب العام.»

كما اعتبر أن «الجميع يعرف من الذي يقوم بأعمال عنف في يوش» ناشراً صورة لزجاج سيارة محطم.

وزعم أن مستوطنة السامرة شهدت الليلة الماضية هجوماً جديداً أدى إلى إصابة إسرائيليين.

وقبله أيضاً رفض رئيس الوزراء الاسرائيلي توجيه الاتهامات إلى المستوطنين بممارسة العنف ضد الفلسطينيين، معتبراً ألا أساس لها من الصحة»!

يأتي هذا الرفض الإسرائيلي بينما تتواصل اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية على الفلسطينيين، بحسب ما أكد مراسل العربية / الحدث.

فيما أعربت العديد من الدول الغربية عن قلقها من الوضع في الضفة وغيرها من المناطق داخل إسرائيل، وسط تنامي العنف والانتهاكات التي تطال الفلسطينيين، لا سيما أن أغلب المستوطنين يملكون السلاح على عكس المدنيين الفلسطينيين.

كما تتزايد الاقتحامات اليومية لبلدات الضفة من قبل القوات الإسرائيلية، والاعتقالات على السواء.

جندي إسرائيلي في إحدى البنايات السكنية بغزة أثناء الاجتياح البري

منظمات فلسطينية تتوجه لـ «الجنائية الدولية» بشأن جرائم الحرب الإسرائيلية

«الأونروا» تدعو واشنطن لوقف فوري لإطلاق النار بغزة وإنهاء الحصار

فمنذ تفجر الصراع بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في غزة يوم السابع من أكتوبر الماضي، وصل عدد المعتقلين الفلسطينيين في الضفة إلى المئات.

ففي أحدث حصيلة أعلنها الجيش الإسرائيلي أمس الخميس بلغ عدد المعتقلين في الضفة الغربية 1430، 900 منهم مرتبطون بحركة حماس، وفق زعمه.

غير أن أحدث إحصائيات نادي الأسير الفلسطيني، الصادرة الأربعاء، أشارت إلى وصول عدد المعتقلين إلى 2280 منذ السابع من أكتوبر.

من ناحية أخرى أعلن محام فرنسي الخميس أنه وجه رسالة باسم 3 منظمات غير حكومية فلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبها جيش الاحتلال الاسرائيلي في عدوانه المستمر على غزة، والذي أدى حتى الحين لسقوط أزيد من 10500 شهيد.

وجاء في الرسالة التي وجهت مساء الأربعاء إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية أن الوقائع التي عرضتها مؤسسة الحق، ومركز الميزان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هي «نية الإبادة الجماعية والتحريض على إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب».

وطلب المحامي إيمانويل داود بإصدار مذكرات توقيف في حق «المسؤولين الأبرز عن هذه الجرائم، بينهم رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس إسحاق هرتسوغ.

وقال إن المنظمات ترغب في أن «يفهم المسؤولون الإسرائيليون الذين يشنون حربا مع إفلات تام من العقاب، حيث ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كل يوم، أن عليهم أن يتحملوا شخصيا مسؤولية أفعالهم أمام القضاء الدولي».

وأضاف «بما أن المجتمع الدولي غير قادر على فرض وقف إطلاق النار على إسرائيل، فيجب على العدالة الجنائية الدولية أن تتحمل مسؤولياتها، فهي تمتلك الوسائل اللازمة للقيام بذلك».

وفي بيانها، شددت المنظمات الثلاث على أن العمليات التي نفذتها قوات الاحتلال كانت مدمرة جدا وقاتلة للسكان المدنيين الفلسطينيين في غزة الذين اضطروا إلى النزوح وتم تجويعهم عمدا.

ونددت أيضا باستخدام غازات سامة وتدمير الكثير من المنازل والمباني غير العسكرية.

وقال المدعي العام للمحكمة كريم خان إن تفويضه سيطبق على الجرائم المفترضة التي ارتكبت خلال الحرب الحالية. لكن فرقه لم تتمكن من دخول غزة ولا إسرائيل غير العضو في المحكمة الجنائية الدولية.

أما منظمة حقوق الأطفال بأوروبا «يوروتشايلد»، فدعت الاتحاد الأوروبي إلى الوقوف ضد جرائم الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة وخاصة ضد الأطفال.

وقال مدير الاتصالات بالمنظمة دافيد رامبالدي إن على الاتحاد الأوروبي أن يدعم المدنيين بشكل متساو بغض النظر عن دينهم أو جنسيتهم أو مكان إقامتهم.

وقال إن القيام بخلاف ذلك من شأنه أن يظهر ازدواجية معايير غير مقبولة في استجابة الاتحاد الأوروبي للأزمات الإنسانية، ومن شأنه في نهاية المطاف أن يقوض مصداقيته في مختلف الجوانب الاجتماعية والديمقراطية والدولية.

من جهة أخرى قال المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فيليب لازاريني إن على وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أن يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة.

وأشار لازاريني إلى أن وقف إطلاق النار الفوري يمكن أن يحول دون وقوع كارثة، مطالبا بإنهاء الحصار المفروض على غزة والسماح للمساعدات الإنسانية بالتدفق إلى القطاع دون قيود.

وأكد أن المساعدات القليلة التي تصل عبر معبر رفح أقل بكثير مما هو مطلوب.

ولفت المفوض العام لوكالة الأونروا إلى أن 700 ألف شخص يعيشون الآن في نحو 150 مبنى للأونروا في أنحاء قطاع غزة.

من جهته، قال المتحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة هشام مهنا إنه لا يوجد مكان آمن في غزة.

وأشار إلى أن آلاف المدنيين في القسم الشمالي من غزة يتوجهون إلى جنوب القطاع سيرا على الأقدام في ظل افتقارهم إلى المياه والدواء والحاجات الأساسية.

ودعا مهنا إلى ضرورة وقف الأعمال العدائية كي يستعيد أهل غزة قدرتهم على الاستمرار.

ومنذ 27 أكتوبر الماضي اتسعت رقعة المعارك البرية والمواجهات المباشرة بين الجيش الإسرائيلي ومقاتلي كتائب عز الدين القسام والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة.

ومنذ 34 يوما يشن الجيش الإسرائيلي حربا على غزة دمر خلالها أحياء سكنية على رؤوس ساكنيها، وقتل أكثر من 10 آلاف و569 فلسطينيا، بينهم 4324 طفلا و2823 سيدة، وأصاب 26 ألفا و475، كما قتل 163 فلسطينيا واعتقل 2280 في الضفة الغربية، بحسب مصادر رسمية.

من جهة أخرى حثت مجموعة من النواب الديمقراطيين الرئيس الأميركي جو بايدن على السماح للسياح والطلبة والعاملين الفلسطينيين في الولايات المتحدة بالبقاء في ظل الحرب على قطاع غزة والمواجهات بالضفة الغربية.

ودعا أكثر من 100 مشرع ديمقراطي في مجلسي النواب والشيوخ بقيادة السيناتور ديك دوربين –في رسالة إلى بايدن الأربعاء– إلى منح سكان الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل إعفاء من الترحيل وإمكانية الحصول على تصاريح عمل من خلال البرامج الأميركية الخاصة بمن تأثرت أوطانهم بالصراعات أو الكوارث الطبيعية أو ظروف استثنائية أخرى.

وكتب المشرعون «في ضوء الصراع المسلح المستمر لا ينبغي إجبار الفلسطينيين الموجودين بالفعل في الولايات المتحدة على العودة إلى الأراضي الفلسطينية، بما يتماشى مع التزام الرئيس بايدن المعلن بحماية المدنيين الفلسطينيين».

وستكون الحماية المطلوبة لأسباب إنسانية متاحة فقط للفلسطينيين الموجودين بالفعل في الولايات المتحدة، وليس للموجودين في منطقة الحرب أو اللاجئين في بلدان أخرى، وليس واضحا عدد الفلسطينيين في الولايات المتحدة الذين قد يشملهم الأمر.

ودعا المشرعون بايدن إلى استخدام برنامج الحماية المؤقتة أو برنامج المغادرة القسرية المؤجلة لتقديم هذا الدعم.

ومنح بايدن الحماية المؤقتة لمئات الآلاف من الأشخاص منذ توليه منصبه في عام 2021، منهم مواطنون من فنزويلا وهايتي.

وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن نحو ثلثي سكان غزة البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة نزحوا داخليا بسبب القتال.

ويأتي ضغط الديمقراطيين على بايدن في الوقت الذي يؤيد فيه بعض المرشحين الرئاسيين الجمهوريين –ومنهم الرئيس السابق دونالد ترامب– قيود الهجرة على القادمين من غزة.

والأسبوع الماضي، قدم النائب الجمهوري ريان زينكي و10 جمهوريين آخرين مشروع قانون لطرد الفلسطينيين من الولايات المتحدة لأسباب أمنية ومنع دخول من يحملون جوازات سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية.

وانتقد بعض الديمقراطيين والمدافعين عن الحقوق المدنية والمهاجرين مشروع القانون، ووصفه النائب الديمقراطي بيل باسكريل بأنه «حقير تماما».

نازحات يتوجهن إلى جنوب القطاع سيرا على الأقدام في ظل الافتقار لأساسيات الحياة

الدمار في غزة